مآلات الوضع السياسي في السودان

المقصود بمآلات السياسة ، مالآت نظام الحكم القائم بالسودان ، وماهي فرص استمرارية احتفاظه بالحكم، وهل النظام قابل للإصلاح من الداخل ، بمعني أن تتجدد قياداته ورموزه ، وطرق تفكيره ، وإن لم يكن ذلك واردا، فما هو البديل ؟ هل هو إستمرار التآكل الداخلي للدولة ، وامتداداتها إلي مالا نهاية ؟ حتي مرحلة أجواء الدخول في مرحلة الفوضي الخلاقة ، والإنقسام والإنشطار عن سلطة المركز ، أم أن المعارضة التقليدية أي الأحزاب السياسية المعهودة قادرة علي تشكيل بديل ؟ أم أن الفرص ستكون أوفر لتجمع القوى الثورية ؟

من أين يستمد النظام الذي عرف بالإنقاذ والذي حكم 24 عاما قوته ؟ أولا وربما من قابلية المجتمع النيلي للتوافق مع من يرفع راية دينية ، وخوف المجتمع النيلي من تداعيات حرب الجنوب، ومشروع الجبهة الشعبية لتحرير السودان ، وذلك أدي إلي إلتفاف المجتمع النيلي حول النخبة الإسلامية بقيادة الترابي كأرض ملجأ وملاذ ، نتيجة الإحساس بأن الأحزاب السياسية غير قادرة للقيام بهذه المهمة ، إذن استمد نظام الإنقاذ قوته من شوكة الحركة الإسلامية ، وضعف بنية الأحزاب السياسية التقليدية وتلاشي قوة اليسار بتصفية الرئيس السابق نميري لقياداته وضرب هياكله في مصر والسودان ، ثم تفكك الإتحاد السوفيتي وسقوط المنظومة الشيوعية ، رابعا : التفاف الطبقة الوسطي السودانية التي أصبح مزاجها محافظا نتيجة لهجرتها للسعودية والخليج، مما جعلها تنحاز لبرنامج الحركة الإسلامية، وكان لثقلها تأثيرات كبيرة علي امتداداتها في الداخل السوداني ، خامسا تحالف نظام الإنقاذ مع الصين ، ومن ثم استخراج البترول مما أدى أن يصبح السودان دولة ريعية ، قادرة علي الصرف دون الإعتماد علي مساهمات المجتمع الحقيقية ، وأدي ذلك إلي شبكة الطرق والخزانات وإنسياب المواد البترولية ، ومطلوبات المستهلك.

ولكن ما الذي جدّ في هذا التوصيف ؟ أولا إنشقاق الحركة الإسلامية , وبالتالي إنشقاق الشوكة الحامية والمدافعة . ثانيا : شخصنة النظام بحيث أصبح رئيس الدولة هو كل شيء ، قائد المؤسسة العسكرية ورئيس الحزب ورئيس الدولة وراعي الحركة الإسلامية ، وأدي ذلك إلي تغييب النخبة الإسلامية كمؤسسة ، والتفاف وصعود العناصر الضعيفة المتلهفة لإبراز الطاعة والولاء لكسب الجوار السلطاني ، مما أدي إلي غياب الروح النقدية والمحاسبة وإنعدام المؤسسية، وكان من نتائج ذلك إنفصال الجنوب ، حالة قطيعة مع المركز للمناطق الثلاث جنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي وربما منطقة رابعة هي دارفور ، إنهيار شعبية النظام نتيجة

لأخطائه ، ونقشي المثقبة بأبعادها المعيشية والاقتصادية ، وإنهيار مؤسسات الدولة كالخطوط الجوية والبحرية ومشروع الجزيرة ، والسكك الحديدية ، وتدهور أوضاع الريف عامة، وازدياد البطالة ، وتفشي تعاطي المخدرات وازدياد معدلات الجريمة .

كما أن النظام الحاكم إمتنع عن بناء أطر سياسية قادرة على المنافسة وتداول السلطة ، لأنه ظل مطلوب منها قاعدة للولاء ، ولا تتابع ترقياتها الفكرية والسياسية ، في إطار تبادل الأدوار وتبادل القيادة ، وإكتساب التجربة ، وإقتسام الخبرة ، مما عني نهاية السياسة وتسليم الراية لسلطة الشخصنة .

ويمكن أن يقرأ كل ذلك في إطار أخطاء استراتيجية كبري ، أدت تراكماتها إلي نجاح سياسات عزل السودان عن المجتمع الدولي ، وفرض عقوبات باهظة عليه ، طالت المواطن أكثر مما طالت الدولة ، حيث أصبح المواطن السوداني شبه محروم في التعامل مع شركات المال والبنوك الخارجية ، كما تم التضييق عليه في السفر والتواصل الخارجي ، كما أن العقوبات الاقتصادية أدت إلي إضعاف القوة الشرائية للجنيه السوداني ، وأدت إلي تآكل مؤسسات عريقة كالخطوط الجوية والبحرية والسكك الحديدية نسبة لانعدام قطع الغيار والتدريب وغيرها، وحصل ذلك نتيجة لأخطاء كبري لم تتم عليها المحاسبة ، مثل محاولة اغتيال الرئيس السابق حسني مبارك في 1995م ، مما أدي إلي عقوبات سياسية واقتصادية ضد السودان ، ثم كانت حروب دارفور ، وحروب السودان الأخري ، سببا للعقوبات اللاحقة ، وأصبحت القيادة السودانية عبئا علي التجربة الإسلامية ، واصبح بقاء القيادة الحالية يشكل ضغطا علي الواقع السوداني ، ويكلف المواطن السوداني ، ومستقبل السودان ضريبة تستنزف وضعه وإمكانياته .

وشهد السودان ابتداء من يونيو 2012م انقلابا اقتصاديا حيث انخفضت القوى الشرائية للجنيه السودانية بنسبة تفوق ال60% مع ازدياد حالة التضخم حتي اصبح الحد الأدني للأجور لايكاد يفي بخمس الحد الآدني المطلوب لمعيشة متقشفة ، وطال ذلك العاملين بالدولة بما في ذلك العاملين في المؤسسات العسكرية. والأمنية والشرطية والقضائية ، وبما أن البطون الجائعة لا تعرف المعاني العالية ، فقد ادي ذلك إلي انتشار ظواهر طرق كسب العيش غير المشروعة ، كما سهل ذلك مهمة اختراق هذه الأجهزة ، وتدني الكفاءة والوفاء بمطلوبات العمل .

والخلاصة أن البلاد تعيش في مفترق طرق ، فما أن تتمسك بالمنظومة السياسية الحاكمة علي حساب مصلحة البلاد العليا ، مما يؤدي إلي مزيد من التآكل ، وانفراط عقد البلاد، وإنفتاح مستقبل الباب علي مجهول ، وإما أن يتم ختم دورة المنظومة السياسية ، واحلالها بمنظومة جديدة

تستجيب لقضايا الفقر والبطالة ، والعزلة وإنفراط عقد الدولة ، وهناك احتمالات لتفادي هذه المآل منها السعي لاقناع القيادة الحالية بأن أي استمرارية لها في مقاليد الحكم سيزيد من تعقيد الوضع السوداني لأنها استنفذت كل خياراتها واصبح وجودها عبئا مكلفا لا تطيقه قدرات المواطن ، وإنه طالما كان هذا البلد عزيزا عليها ودفعت في سبيله مئات الآلاف للإستشهاد فقد جاء دورها لتقديم الخدمة المطلوبة ، وذلك بفتح خزانات التحول السياسي ، ومنها أن يقوم الرئيس منذ الآن بتفويض سلطاته إلي شخصية سياسية متميزة قادرة علي مهام القيام بالمرحلة الإنتقالية والتي من اهمها فتح الحريات ، وإحداث المصالحة الوطنية وإنهاء الحروب ، وفك الحصار الخارجي ، ومواجهة مشاكل الخدمات والبنية الاساسية وغيرها .

ثانيا : تهيئة البلاد للتحول الديمقراطي وإجراء الإنتخابات وفق معايير جودة محلية وعالمية ، وإذا كان هذا المسلسل غير وارد ولايمكن الوفاء به فإن البديل هو أن تقوم القوى التي جاءت وساندت هذا النظام بالتنسيق مع قوى المعارضة الأخري وبث الروح فيها للعمل علي التغيير وإحلال قيادة بديلة .

وفي حال فشل هذين الخطين فإن البلاد ستدخل في دورة جديدة من التأزم والحروب والإنكفاء الداخلي مما قد يصعب تعاقبها ، وما قد يسهل علي تيارات العزلة أو التيارات المرتبطة بالأجنبي أن تكون السلم الوحيد المتبقي للتغيير .

ويبقي الارجح في كل هذه السيناريوهات – والله أعلم – انه ربما يكون من سبل الإصلاح أن يفوض الرئيس صلاحيات فيما تبقى له من فترة لشخصية إسلامية مقبولة تقوم بتكوين مجلس وزراء ، ولجنة إنتخابات ، والدعوة لمؤتمر دستوري وإقامة المصالحة الشعبية ، وإنهاء العزلة الدولية المفروضة ، وإن لم يقم الرئيس بذلك طواعيه فلابد من إفهامه وبمختلف السبل ، بالتواصل الشخصي ، وعبر المنظمات والهيئات ، والندوات والمسيرات والأعتكاف ، وكل سبل الإنذار والتنبيه والضغط ، ومجمل الرسالة له وللنخبة السياسية والعسكرية، أن 24 عاما كافية قدم فيها ما قدم وآخر فيها ما أخر ، وإنه لن تحدث تنمية سياسية ودستورية في ظل نظام رئاسي وقبضة أمنية عسكرية .

ثانيا : لن تحل مشكلة دارفور لأن قطاع معتبر من أهل دارفور يعتقد بأن الرئاسة جزء من المشكلة، كما لم تتحسن العلاقات مع دولة جنوب السودان لنفس الأسباب .

ثالثا : لن ترفع العقوبات الاقتصادية عن البلد طالما أن الرئيس وبعض مساعديه في قائمة محكمة الجنايات الدولية .

رابعا : استمرار قبضة الرئيس نتيجتها التضخية بالوضعية الاقتصادية للمواطن ومزيد من التدهور للوضع الاقتصادي نسبة للعزلة الدولية والحروب وتدهور قيمة الجنيه .

خامسا : إن تداعيات الحروب والعزلة وملل الناس من الوضعية القائمة إلي المزيد من تلاشي شخصية النظام وسط العامة والخاصة ، مما يفتح الفرص للعناصر المغامرة ، والتدخل الخارجي ، والتفكك الداخلي .. والله أعلم .